S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3277
15 September 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الساعة ١٩/٣٠

الرئيس:	السيد تايلهاردات	(فنزويلا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد دي أراوجو كاسترو
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد لدسو
	المغرب	السيد زاهد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشاردسن
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غراي
	اليابان	السيد ياماموتو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

93-86543

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير آخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/26434 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا والبرتغال ومصر ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دي مورا (أنغولا) المقعد المخصص له على طاولة المجلس؛ والسيد كاتارينو (البرتغال)، والسيد العربي (مصر)، والسيد غمبري (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير آخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الوارد في الوثيقتين S/26434 و Add.1. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26445 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى الوثيقة S/26410، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة أنغولا الدائمة لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول على قائمتي سعادة وزير خارجية أنغولا السيد فينانشو دي مورا وإنني أرحب بسعادته وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد دي مورا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، أولا وقبل كل شيء أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إنكم تتولون الرئاسة قبل أيام معدودة من بدء دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين التي ستتداول مرة أخرى المشاكل الهامة في السياسة الدولية المعاصرة، ألا وهي مجالات إعادة تنظيم وتنشيط الأمم المتحدة، وحل الصراعات الإقليمية السائدة في جميع أنحاء العالم والتي تؤثر على السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا لشعوبنا؛ والمسائل المالية المعقدة التي تؤثر على بقاء منظمة الأمم المتحدة وعلى استمرار عمليات صيانة السلم؛ وستحلل أيضا الحالة الإدارية للأمم المتحدة وستتخذ قرارات لحمايتها.

لا يمكن لي أن أدع هذه الفرصة تمر، سيدي الرئيس، دون الإعراب عن بالغ امتناننا للجهود التي بذلتها السيدة مادلين كوربل ألبرايت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، خلال فترة ولايتها. وستقوم الجلسة الحالية تحت رئاستكم، بتحليل الحالة الراهنة في أنغولا، كما ستعتمد تدابير فعالة ونشطة لإعادة السلم إلى تلك الدولة العضو في الأمم المتحدة، على أساس اتفاقات بيسيس الموقعة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩١ في البرتغال والتي أيدها مجلس الأمن هذا.

منذ ٦٠ يوما، أي في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، كنا هنا جميعا في نفس هذه القاعة بعد اتخاذ القرار ٨٥١ (١٩٩٣) بالاجماع. ومنذ ذلك الوقت لم يحرز تقدم رغم الجهود التي بذلتها الحكومة الأنغولية والمجتمع الدولي، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، السيد اليون بلوندين، من أجل إنهاء الأعمال العدائية التي بدأها السيد جوناس سافيمبي ومجموعته العسكرية المتطرفة. وإن عملية المفاوضات على أساس اتفاقات بيسيس وبروتوكول ابيدجان وقرارات هذا الجمع الموقر لم تستأنف بسبب رفض يونيتا.

يعلم الأعضاء أن حكومة بلادي قدمت تنازلات عديدة في أبيدجان احتراما للرئيس هوفوت بونيه. وكانت هذه التنازلات موضع ثناء المجتمع الدولي كدليل على نضج الحكومة الأنغولية ومرونتها. بل إن التنازلات كانت تتناقض مع الكثير من مبادئ القانون القضائي والدستوري الأنغولي. لكننا بتقديم هذه التنازلات، سعينا الى إنهاء معاناة الشعب الأنغولي التي تعرض لها منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وسعينا للحيلولة دون تدمير البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد على أيدي يونيتا بقيادة السيد جوناس سافمبي.

إن الواقع المحزن الذي يواجهنا في أنغولا هو أن السيد سافمبي، بعد أن خسر الانتخابات، قام بفرض حرب ثالثة قاسية ومدمرة على الشعب الأنغولي. إنه يتصرف مثل خاسر ضعيف، وشخص استبد به الطموح والتوق الى السلطة، وليس بمقدوره أن يكسب من خلال صندوق الاقتراع، فيريد الآن الحصول على السلطة بقوة السلاح.

ونظرا لهذه الحالة، تقع في أنغولا يوميا أكثر من ١ ٠٠٠ وفاة، وفقا لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف). ولدينا أعلى معدل لوفيات الأطفال في العالم: إن ٢٩٢ طفلا لكل ١ ٠٠٠ طفل يموتون يوميا. ولدينا أعلى معدل من المجدوعين في العالم كنسبة من مجموع السكان وقرابة ٣ ملايين مشرد لجأوا الى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وكأن هذا لم يكن كافيا، وقعت بين تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ واليوم أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ وفاة في أنغولا.

لقد صرح الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا السيد اليون بلوندين بيي بأن

"الحالة العسكرية صعبة والحالة الإنسانية مفجعة. وهي السبب وراء الحالة السياسية والاجتماعية التي تعيشها أنغولا، والتي لا نظير لها في الحالات السائدة في الصومال والبوسنة وكمبوديا أو حتى بعض البلدان في الاتحاد السوفياتي سابقا".

وكما يدرك أعضاء مجلس الأمن، فإن الحالة التي أتى على وصفها هذا البيان هي نتيجة عدم تنفيذ (يونيتا) لأي من قرارات مجلس الأمن. وفي الواقع، ازدادت الأعمال التي ترتكبها يونيتا منذ الاجتماع الأخير لمجلس الأمن. لقد تزايدت أطماعها في الاستيلاء على المزيد من الأراضي الوطنية. وقامت بتكثيف

هجماتها وعززت وجودها في مقاطعة بييه، بهدف الاستيلاء على مدينة كيتو، حيث يلقى مواطنو أنغولا والأجانب حتفهم ليس فقط بسبب الحرب التي تشنها يونيتا على هذه البلدات، التي مازالت تحت الحصار لأكثر من ثمانية شهور، وإنما أيضا بسبب المجاعة التي وصلت الى حد دفع بالسكان لأن يقتاتوا على لحم البشر للبقاء على قيد الحياة.

إزاء هذه المأساة، وإزاء هذه المحرقة، فإن الشعب الأنغولي الذي يعاني جسديا أهوال هذه الحرب كل يوم له الحق في أن يسأل الى متى تسمح هذه الهيئة الهامة، المسؤولة عن السلم والأمن العالميين، لقائد يونيتا بأن يواصل هذه المجازر الشنيعة دون عقاب، والتي تصفع وجه الضمير البشري وتشوه وتهين سمعة مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

يمكننا أن نقول اليوم دون أي تردد إن الوقت قد حان لفرض جزاءات إلزامية على يونيتا لإرغامها على إيقاف الحرب واستئناف حوار صريح وجدي لا يؤدي فقط الى إحلال سلم دائم للشعب الأنغولي الشهيد، وإنما يمكن يونيتا نفسها من أن تشارك في العملية الديمقراطية وفي إعادة إعمار البلاد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

إن ما ينشده الشعب الأنغولي وما يتوقعه من مجلس الأمن هو اعتماد تدابير أقوى وأشد فعالية لإنهاء الوضع المأساوي في البلاد، والمسؤول الأوحد عن هذا الوضع هو السيد سافمبي.

ووفقا للفقرة ١٢ من القرار ٨٥١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، يتوجب على مجلس الأمن في رأينا، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن يعتمد التدابير التالية: أولا، فرض حظر إلزامي شامل على بيع الأسلحة والمعدات العسكرية كافة المتصلة بذلك ليونيتا أو إمدادها بها، وفرض حظر على أي شكل آخر من أشكال المساعدات العسكرية لتلك المنظمة؛ ثانيا، عليه أن يطلب الى جميع البلدان، وخاصة الموجودة في المنطقة أو البلدان المجاورة لأنغولا أن تحظر بيع النفط والمنتجات النفطية ليونيتا أو إمدادها بها، وأن تحظر تزويدها بأي نوع من أنواع الدعم السوقي أو تسهيلات المرور التي قد تسمح ليونيتا بمواصلة أنشطتها العسكرية؛ ثالثا، إقفال مكاتب يونيتا وأي شكل آخر من أشكال تمثيل يونيتا وحظر أية أنشطة سياسية أو دعائية من جانب المنظمة في أي بلد؛ رابعا، حجز وتجميد الحسابات المصرفية الموجودة باسم يونيتا أو وفودها أو ممثليها أو باسم زعمائها.

خامسا، اتخاذ تدابير صحيحة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكفالة توفير المساعدة الانسانية للسكان المعوزين في جميع أنحاء البلد.

سادسا، الاعتراف بالحقوق المشروعة لحكومة أنغولا والترحيب بكل مساعدة لهذه الحكومة من أجل استعادة السلم، والدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها، وتعزيز الديمقراطية.

سابعا، المطالبة بأن تحترم يونيتا حقوق الانسان وتطلق دون قيد أو شرط سراح جميع السكان الأنغوليين والأجانب المحتجزين لديها.

ثامنا، دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للاسهام بسخاء في جميع أنواع المساعدة لتنفيذ خطة المساعدة الانسانية الطارئة لأنغولا.

يمكن لهذه التدابير أن تشكل منعطفا ايجابيا للحالة في أنغولا. ونظرا إلى تحمل كل ذلك وما دام الشعب الأنغولي يستمر في العيش في هذه المأساة، يمكن أن يفسر الوضع الحالي بأنه ضعف أو عدم كفاءة من جانب المنظمة التي يجب صون وتعزيز مصداقيتها وسلطتها.

إن التدابير التي نقترحها هي في متناول الأعضاء، وكل ما يلزم هو وجود الارادة السياسية لاتخاذ القرار. ومن شأن رفض القيام بذلك أو التباطؤ أو حتى الانتظار إلى غد ألا يعني إلا غض الطرف عن واجباتكم ومن شأن ذلك أن يكون مثلا سيئا للديمقراطيات الفتية الصاعدة في افريقيا والعالم. لذلك نحن على اقتناع بأن مجلس الأمن سيعبر عن ضمير المجتمع الدولي وتطلعاته المشروعة، ولن يسمح لنفسه اليوم بأن يكون محل سخرية من خلال مناورات مسببة للخلاف يختبرها زعيم يونيتا الآن بهدف خداع الرأي العام الدولي وتجنب صدور ادانة شديدة من جانب مجلس الأمن فضلا عن اعتماد جزاءات الزامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر معالي وزير العلاقات الخارجية في أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني بالغ السعادة أن أرحب بكم ثانية في نيويورك، وأن أهنئكم على تسلمكم منصب رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. ولا يساورني شك في أن المهام الموكولة إلى المجلس في هذا الشهر هي بالتأكيد في أيد قديرة جدا وكفؤة جدا نظرا لما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية ثرية.

وأود أيضا أن أتقدم من خلالكم بشكر وفد بلدي إلى سلفكم السفيرة مادلين ألبرايت ممثلة الولايات المتحدة على الطريقة الفعالة جدا التي أدت بها مهامها بوصفها رئيسة للمجلس لشهر آب/أغسطس.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزير العلاقات الخارجية في أنغولا، معالي السيد فينانسيو دي مورا. ووفد بلدي يهنئه على البيان الواضح والصريح الذي أدلى به أمام هذا المجلس. ووفد بلدي يهنئ بحرارة الأمين العام على تقريره الاضافي بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الوارد في الوثيقة S/26434 بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ونحن معجبون بما تضمنه التقرير من تحليل ممتاز وبشموله. وفي هذا الصدد، نتوجه بالشكر أيضا إلى الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا السيد بلوندين بيي الذي تحلى بالشجاعة فيما أظهره من حماسة ونشاط من أجل بلوغ نتائج حتى في أصعب الظروف في أنغولا.

أما بالنسبة إلينا في نيجيريا، فإن أنغولا تحتل مكانة خاصة جدا في ضميرنا ومشاعرنا الوطنية. ونيجيريا حكومة وشعبا تبقى ملتزمة التزاما راسخا بالسلامة الاقليمية لأنغولا ورفاهية مواطنيها. ونيجيريا أظهرت التزامها مرارا وتكرارا بالسعي إلى تحقيق التسوية السلمية للصراعات في جميع أنحاء العالم، ولاسيما الصراعات في افريقيا.

لهذا السبب يشعر الوفد النيجيري بقلق عميق ازاء تدهور الأمن والوضع السياسي في البلد الشقيق أنغولا. ومما يدعو إلى شعورنا بالحزن أنه على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلت دوليا، يبقى السلم وهما كما من قبل. ومما يبعث على شعورنا بالقلق الشديد على وجه خاص حقيقة أنه بسبب تصاعد حدة القتال في أنحاء عديدة من البلد، تأثرت إدارة الخدمات الانسانية تأثرا شديدا الأمر الذي ضاعف من المصاعب والمعاناة التي تعيشها جماهير الشعب في البلد.

ويلاحظ وفد بلدي بأسف بالغ أنه، كما أبرزه تقرير الأمين العام بوضوح، هناك:

"أضعف الفئات السكانية، الأطفال والنساء والشيوخ ويبلغ عددهم حوالي ٣ ملايين، أصبحت تعاني من عواقب النزاع". (S/26434، الفقرة ٢٠)

ويضيف التقرير: "ويقدر عموما أن أكثر من ٠٠٠ ١ شخص يموتون كل يوم نتيجة للآثار المباشرة أو غير المباشرة للحرب، وهذا هو أعلى معدل للوفيات أسفرت عنه أي حرب في العالم". (المصدر نفسه)

وعلى ضوء الحالة المروعة السائدة في أنغولا، على المجتمع الدولي واجب والتزام يقضيان باتخاذ اجراء جذري، ويجب ألا يسمح لنفسه بأن يصبح رهينة لتعنت طرف في الصراع عازم على اطالة أمد معاناة الشعب العادي في أنغولا وتقويض الالتزام الدولي. فشعب أنغولا لا يستحق أن يستمر في العيش في حالة دائمة من الخوف على حياته وأملاكه. وهو أيضا مثل الناس الآخرين يستحق أن يعطى فرصة ليعيش في سلم وليسعى إلى تحقيق التنمية.

وفي هذا السياق يرحب وفد نيجيريا بمشروع القرار الحالي الذي ينظر فيه المجلس، ويثني على اعتماده بالاجماع. ومن الأهمية بمكان أن يبعث المجتمع الدولي، الممثل في الأمم المتحدة بأقوى الاشارات الممكنة إلى الحزب المتمرد في أنغولا، يونيتا، ومفادها أنه يكفي ما حصل وأن صبره أخذ ينفد.

ويجب على يونيتا أن تبذل جهودا واضحة وذات مصداقية بغية المساعدة على عملية السلم بدلا من إعاقتها. ويجب على يونيتا، ولاسيما قيادتها، أن تتحمل المسؤولية عن إطالة أمد الصراع وما يعانيه الشعب من بؤس وموت. وفي هذا الوقت عندما أخذ الأعداء القدامى يتوصلون إلى اتفاقات لحل صراعاتهم، وفي وقت تبدو معظم المجتمعات والأمم، عقب الحرب الباردة أكثر انفتاحا وأكثر تصميما على العمل من أجل السلم، يجب ألا يسمح لعناصر في أنغولا أن تستمر في تقويض الجهود الدولية الرامية إلى إقامة السلم في البلد. وينبغي جعل الأمر واضحا تماما ليونيتا وهو أن المجتمع الدولي لن يسمح لها بأن تستمر في اللهو بحياة مواطنيها ومواطناتها من خلال المماطلة في عملية السلم. ويتعين افهامها بوضوح أنه لا يوجد بديل مشروع للسعي إلى تحقيق السلم في البلد خارج إطار خطة السلم والأمم المتحدة.

اسمحوا لي أن أختتم بالاعراب عن تقدير نيجيريا للجهود المتواصلة التي تبذلها، بوصفها هيئة منظمة الوحدة الافريقية من أجل دفع عملية السلم في أنغولا إلى الأمام. كذلك نشيد بالجهود التي يبذلها الأفراد والدول والمجموعات الأخرى الذين يساعدون على بلوغ الهدف نفسه.

واننا على اقتناع بأن الخطط المعدة لاتخاذ مزيد من الاجراءات والواردة في مشروع القرار الحالي، بما في ذلك، على وجه الخصوص، فرض جزاءات، هي خطط حاسمة من أجل انضاج عملية السلم وبلوغ السلم الدائم في أنغولا. لذلك نحث جميع الأعضاء في المجتمع الدولي على التعاون من أجل التنفيذ الكامل لأحكام القرار الجديد. وفي الوقت نفسه، نناشد حكومة أنغولا ويونيتا خاصة على استئناف المفاوضات الفورية الرامية إلى حل الصراع في البلد في وقت مبكر وعلى نحو سلمي. لقد عانى الشعب الأنغولي بالتأكيد ما فيه الكفاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل مصر. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن استهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي وإنه لمن دواعي سروري أن أراكم في هذا المنصب الرفيع، ونظرا لمعرفتي الوثيقة بكفائتكم وخبرتكم الدبلوماسية المرموقة، فإنني لعلى ثقة تامة من أن المجلس في أيد أمينة وحكيمة.

كما أتقدم بالتقدير للسفيرة مادلين ألبرايت المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية على ما قامت به من جهد كبير وقيادة قديرة خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي.

إنه لشرف كبير لوفد مصر أن يتحدث أمام مجلس الأمن مرة أخرى باسم الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية حول قضية أنغولا التي تثير أعمق مشاعر القلق في القارة الافريقية. ويود وفد مصر أن يعرب عن تأييد القارة بأجمعها لمجهودات حكومة أنغولا وتضامنها معها لتحقيق السلام والاستقرار. ويسعد وفد مصر أن يرحب بالسيد وزير خارجية أنغولا ويشكره على بيانه الواضح الشامل.

إن الملاحظات التي أدلى بها منذ دقائق وزير خارجية أنغولا تصف بدقة وبأمانة وببلاغة حالة خطيرة للغاية نتيجة استمرار القتال وازدياد انعدام الثقة الذي يحول دون تحقيق مصالحة سياسية حقيقية في أنغولا وينذر بعواقب وخيمة تهدد أمن وسلامة المنطقة، الأمر الذي أدى الى تدهور الحالة على المستويات العسكرية والسياسية كافة وأصبحت الأبعاد الانسانية المترتبة على المأساة الانغولية مفجعة، لاسيما وأن الخسارة في الأرواح البشرية كما أشار تقرير الأمين العام أعلى معدل للوفيات في الحروب المعاصرة.

إن استمرار تدهور الحالة الخطيرة في أنغولا، رغم الجهود الدبلوماسية والمبادرات التي اتخذت من حكومة أنغولا على النطاق الدولي بواسطة الأمين العام وعلى النطاق الافريقي بواسطة منظمة الوحدة الافريقية وعلى مستوى الدول الافريقية، كل ذلك يضع على مجلس الأمن مسؤولية مواجهة الموقف باتخاذ اجراءات محددة وفعالة.

ويهمني هنا أن أشير الى الاعلان الصادر عن قمة منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي، والى جهود اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، بالاضافة الى مبادرات رؤساء دول الجوار.

كما بذلت دول المراقبة الثلاث جهودا مستمرة موازية ومكملة للجهود الافريقية، يدعمها من جانب آخر تواصل تحرك الممثل الخاص للأمين العام، الذي نكن له كل التقدير، بغية تحريك عملية السلام.

وكما ذكرت، وبالرغم من تعدد المبادرات السلمية فإن تقرير الأمين العام الأخير عن الوضع في أنغولا يثير مزيدا من القلق. فالقتال ما زال يتواصل باسلوب شرس بل تزداد حدته في أنحاء البلاد كافة، مما أسفر عنه خسائر فادحة في الأرواح فضلا عن التدمير الشامل للهياكل الأساسية.

منذ توقيع اتفاقيات بسيس اتخذت الحكومة الانغولية على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار لشعب أنغولا، ورحبت بمشاركة التيارات السياسية كافة، بما فيها يونيتا، في تكوين حكومة مصالحة وطنية، كما حاولت الحكومة دون جدوى حث يونيتا على احترام الشرعية وقبول نتيجة الانتخابات التشريعية التي أجريت في أيلول/سبتمبر الماضي باعتبارها الأساس لتحقيق أي تسوية سلمية في أنغولا. كما نعلم، كان الرد من يونيتا هو الرفض التام، الأمر الذي يعتبر دليلا على عدم الالتزام بالمبادئ الديمقراطية وتجاهلا لمصالح الشعب الأنغولي وتحديا لإرادة المجتمع الدولي.

لقد أعطى مجلس الأمن في قراره ٨٥١ (١٩٩٣) الصادر في ١٥ تموز/يوليه الماضي، فرصة ليونيتا لتشارك في الجهود الوطنية المبذولة من أجل تحقيق السلام في اطار الشرعية الديمقراطية لتطبيق اتفاقيات السلم. ومع ذلك لم تمتثل يونيتا. لذلك أصبح لزاما على مجلس الأمن معالجة الأزمة باتباع الخيار الحاسم واتخاذ الاجراءات اللازمة لحمل يونيتا على الامتثال للإرادة الدولية.

إن وفد مصر يؤيد مشروع القرار الذي سيعتمده اليوم مجلس الأمن، ويوافق على الاجراءات المحددة المتخذة ضد يونيتا في اطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما يرحب وفد مصر بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية في أنغولا وباستعداد المجلس لاتخاذ اجراءات عاجلة لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا الى حد كبير إذا ما تحقق تقدم ملموس في عملية السلام.

ختاما، يود وفد مصر أن يؤكد على أهمية التنسيق والتشاور المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن جهود إنهاء الأزمة الأنغولية ويعرب عن استعداد مصر للمشاركة في جميع جهود تحقيق السلام الى جانب مشاركة مصر في بعثة الأمم المتحدة في أنغولا ومساهمات مصر في تقديم المساعدات الانسانية الطارئة حتى يتسنى تهيئة المناخ المناسب لإنهاء المعاناة الهائلة التي ألمت بشعب هذا البلد الافريقي الشقيق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل البرتغال. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أبدأ بياني، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن اهنئكم على الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر. وعلى الرغم من حداثة عهدكم هنا فإن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية سمحت بإدارة مداولات المجلس بسلاسة وكفاءة. وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لآشيد بسلفكم، السفيرة مادلين البرايت، على رئاستها المتزنة والمثمرة لهذا المجلس.

كما انني أحيي وزير الشؤون الخارجية لأنغولا، السيد فينانسيو دو مورا. إن حضورة هنا اليوم يشهد على أهمية هذه الجلسة.

إننا نجتمع هنا مرة أخرى لنعالج الحالة في أنغولا، حيث لا تزال الحرب مشتعلة ولا يزال السلم بعيد المنال. لقد أرسى المجلس بوضوح لدى اتخاذه القرار ٨٥١ (١٩٩٣) شروط السلم في أنغولا. وأدان الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على مواصلتها القيام بأعمال عسكرية وطالب هذه الحركة بأن توقف فورا هذه الأعمال وأن تقبل دون تحفظ اتفاقات السلم ونتائج الانتخابات التي اجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، التي يقر المجتمع الدولي ، بشكل عام، بأنها حرة ومنصفة.

وفي الفقرة ١٢ من القرار ٨٥١ (١٩٩٣)، أعرب المجلس عن استعداده للنظر في فرض تدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة لمنع "يونيتا" من مواصلة أعمالها العسكرية، إلا إذا أفاد الأمين العام قبل حلول ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بأنه تم إقرار وقف فعال لإطلاق النار وأنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وحتى اليوم، ١٥ أيلول/سبتمبر، لم تمتثل "يونيتا" لمطالب المجلس. والآن لا بد لمجلس الأمن أن يتصرف وفقا لذلك.

والأمم المتحدة لم تدخر جهدا، وخاصة من خلال العمل القيم الذي قام به الممثلان الخاصان للأمين العام، الآنسة مارغريت آنستي والسيد أليون بلوندين بيي، من أجل إعادة "يونيتا" إلى طاولة المفاوضات. وأيدت البلدان المراقبة في عملية السلام الأنغولية بصورة مستمرة جهود الأمم المتحدة هذه وتعاونت معها تعاونا وثيقا.

وحدث ذلك أولا في جولة أديس أبابا الأولى ثم في جولة أديس أبابا الثانية ولكن دون جدوى. وبعد ذلك في أبيدجان. وأن الآمال التي أوجدت بوضع مجموعة من المبادئ الإضافية في أبيدجان خابت مرة أخرى نتيجة لرفض "يونيتا" قبول تلك المبادئ. فعوضا عن ذلك. اتبعت "يونيتا" خيار الحرب وتكثيفها.

إننا نؤيد بالكامل أي جهد يرمي إلى إقناع قيادة "يونيتا" بالعودة إلى طاولة المفاوضات. ونحن نعتقد أن حل الصراع الأنغولي يتعين بلوغه من خلال تسوية تفاوضية تؤدي إلى المصالحة الوطنية الحقيقية. ولكننا لا نرى أي دليل ملموس على أن السيد سافمبي لديه نفس الشعور.

لقد كان من حق الشعب الأنغولي، بعد التوقيع على اتفاقات السلم، أن يأمل في العيش بسلام ورخاء في بيئة ديمقراطية بعد أن أعرب عن رغباته عند صناديق الاقتراع. وكانت الفترة بين بيسيس والانتخابات فترة ازدهار. لا من حيث النشاط الاقتصادي فحسب بل، والأهم من ذلك، من حيث التطور السياسي، إذ ظهر عدد كبير من الأحزاب على الساحة. وكانت تلك الفترة فترة سلام وأمل. ولكن يونيتا، بسبب عدم قبولها لنتائج الانتخابات، خيبت كل هذه التوقعات.

إن الحالة الإنسانية المأساوية في أنغولا تزداد سوءا كل يوم وتتجاوز إلى حد بعيد جميع ساحات المواجهة الحالية من حيث الآلام والموت والمعاناة. وتحاول الأمم المتحدة التخفيف من المعاناة الناجمة عن هذا الصراع. ومن غير المقبول أن نسمح باستمرار إعاقة إيصال الإغاثة الإنسانية.

وفي هذه المرحلة، نود أن نلفت الانتباه إلى محنة جميع المواطنين الإجانب المحتجزين في مناطق الصراع في أنغولا. إننا نطالب بالإفراج فورا عن جميع الأجانب الذين تحتجزهم "يونيتا".

إننا نؤيد مشروع القرار المطروح على مجلس الأمن، ونأمل أن يؤدي إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات المثمرة المضطلع بها بحسن نية والمؤدية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم، والقبول بنتائج انتخابات أيلول/سبتمبر، وبالمبادي الإضافية التي تم التوصل إليها في أبيدجان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن مشروع القرار هذا يبين بوضوح عزم مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات وتصميم المجتمع الدولي على إحلال السلم في أنغولا. وأملنا الوطيد في أن يكون هذا القرار بداية لنهاية الحرب في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي. أفهم أن المجلس على استعداد للمضي في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن هذا هو واقع الحال.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار على التصويت، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد دي اراوخو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ نجتمع مرة أخرى للنظر في الحالة في أنغولا والبت فيها. لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق والأسى الشديدين بسبب خطورة الحالة في البلد الافريقي الذي يقع في منطقة جنوب المحيط الأطلسي والذي ترتبط معه البرازيل بعلاقات وثيقة.

إن استمرار الصرار المسلح في أنغولا، الذي جلب أزمة إنسانية ذات أبعاد مأساوية، يتطلب اتخاذ إجراء عاجل وحاسم من جانب المجتمع الدولي - ومجلس الأمن بصورة خاصة - لاستئناف عملية السلم المستندة إلى تنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن.

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام يبلغنا بأن أكثر من ٠٠٠ ١ شخص يموتون كل يوم في أنغولا نتيجة للآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب. وهذه تذكرة صارخة بضرورة اتخاذ مجلس الأمن لتدابير حازمة لإنهاء هذا الصراع المدمر بين الأشقاء. ومسؤوليتنا جسيمة.

لقد أوضح مجلس الأمن بصورة لا لبس فيها في قراراته السابقة أن هناك بالفعل إطارا سياسيا للسلم في أنغولا. وقد ورد هذا الإطار في اتفاقات السلم وفي عملية السلم التي تطورت على هذا الأساس، بما فيها الانتخابات الديمقراطية التي عقدت في عام ١٩٩٢ تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن المعالم التي وضعت في شهر أيار/مايو ١٩٩٢ في أبيدجان توفر العناصر الهامة لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، بغية التنفيذ التام لاتفاقات السلم.

إن الإطار القانوني والسياسي موجود بالفعل. واستعداد حكومة أنغولا المستمر للتوصل إلى تسوية سلمية لقي بالفعل اعترافا من قبل المجلس. وأن البيان الذي أدلى به في هذه القاعة وزير الشؤون الخارجية لأنغولا، السيد فينانسيو دو مورا، دليل جلي على هذا الميل.

والعنصر الوحيد الذي نفتقده هو الاظهار الواضح للارادة السياسية من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في شكل تدابير عملية لا لبس فيها بأن تقبل ذلك الإطار القانوني والسياسي وأن تعمل بشكل ملموس في هذا الإطار للسماح باستئناف عملية السلم. ومنطقيا يتطلب ذلك - كما أشير في مشروع القرار المعروض علينا - التخلي عن استراتيجية الأعمال العسكرية الرامية الى الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها بالقوة.

وقد احطنا علما باهتمام بالتصريحات الصادرة مؤخرا عن "يونيتا" بأنها على استعداد للعمل من أجل السلم. ومن الضروري ترجمة هذه التصريحات الى خطوات ملموسة تتفق تماما مع قرارات مجلس الأمن.

ووفقا لما أكدناه في مناسبات سابقة، يظل الباب مفتوحا أمام "يونيتا" لكي تضطلع بدور بناء الآن وفي السنوات القادمة، على أساس مفاوضات سلمية ومشاركة ديمقراطية. وما زلنا نأمل في أن "يونيتا" ستضطلع بدورها الديمقراطي السياسي لبناء مستقبل سلمي للأمة الأنغولية.

ولكن، في الوقت ذاته، مما لا يقل أهمية أن يدرك قادة "يونيتا" أن الأمم المتحدة لن تغض الطرف عن انتهاكات قرارات مجلس الأمن وأن المنظمة تكون قد أخلت بأبسط مبادئها الأساسية لو سمحت بأن تسود القوة على القانون.

ولهذا كان من اللازم أن يقرر مجلس الأمن، كما فعل في تموز/يوليه الماضي، بأن الحملة العسكرية التي تشنها "يونيتا" ينبغي أن تتوقف، وأن مجلس الأمن، اذا اقتضى الأمر، سيتخذ تدابير فعالة لوقفها. وفي القرار ٨٥١ (١٩٩٣)، الفقرة ١٢، أكد المجلس أنه سيكون على استعداد لفرض جزاءات على "يونيتا" في موعد أقصاه اليوم، ١٥ أيلول/سبتمبر، إلا اذا أفاد الأمين العام بأنه أولا تم اقرار وقف فعال لاطلاق النار، وثانيا تم التوصل الى اتفاق بشأن التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومما يبعث على خيبة أملنا أنه لم يتم الوفاء بهذين الشرطين. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد اليوني بلوندين بيي - فهذه الجهود جديرة بأسمى آيات الثناء - لم يتم اقرار وقف فعال لاطلاق النار ولم يتم التوصل الى اتفاق بشأن التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن.

وفي ظل هذه الظروف، لا يسع مجلس الأمن إلا أن يمارس مسؤولياته. ومشروع القرار المعروض على المجلس يتضمن فرض تدابير قوية هي حظر جميع أشكال بيع أو توريد الأسلحة والمواد المتصلة بها للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا" أو المساعدات العسكرية لها وكذلك النفط والمنتجات النفطية.

ونطاق هذه التدابير يعبر عن هدفها ألا وهو وضع حد للأعمال العسكرية لـ "يونيتا" التي بسببها يوجه تهديد للسلم والأمن الدوليين في أنغولا. وقوة هذه التدابير توضح تصميم مجلس الأمن القوي على كفالة احترام "يونيتا" قرارات المجلس وعلى اتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة لاستئناف عملية السلم.

إن البرازيل مقتنعة بأن فرض هذه التدابير القوية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق قرار استثنائي لا ينبغي أن يتخذ إلا في ظروف خطيرة للغاية. ونحن نعتقد أن هذا للأسف هو الحال في أنغولا الآن. وبهذه الروح نحن نؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار قيد النظر.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص والتي لا تزال ضرورية لحل الأزمة الأنغولية. وهذه الجهود، المبذولة لكفالة احترام قرارات مجلس الأمن، وتحظى بثقل سلطة المجلس، يمكن، ونأمل، أن تكون ناجحة. والقرارات التي ستتخذ اليوم ستزيد التأكيد على هذا وستسهم، وهذا هو يقيننا، في تعزيز فعالية تلك الجهود.

إن مشروع القرار ينص على عدد من التدابير التي قد يتخذها أو لا يتخذها مجلس الأمن في الأسابيع والشهور القادمة. وما من شك في أن المجلس سيستمر في متابعة المسألة عن كثب وسيكون مستعدا لاتخاذ تدابير أقوى اذا اقتضى الأمر.

ولكن يحدونا الأمل الوطيد بأننا عندما نجتمع في المرة القادمة لدراسة هذه المسألة الخطيرة جدا ستكون الحالة قد تغيرت تماما بحيث نستطيع أن نتعرف على احتمالات أكثر اشراقا بكثير للسلم في أنغولا.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن توقيع الحكومية الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على اتفاقات السلم في أيار/مايو ١٩٩١ والانتخابات العامة التي أجريت في أنغولا بمساعدة المجتمع الدولي في أيلول/سبتمبر من العام الماضي أثارا الأمل في تحقيق السلم للشعب الذي مزقته الحرب هناك. وقد بذل الأمين العام وممثله الشخصي وكذلك البلدان الافريقية الواقعة على خط المواجهة جهودا ضخمة لتسوية المسألة الأنغولية، وأحرز تقدم هام مرة في عملية التوصل الى تسوية سياسية. إلا أنه نظرا لرفض "يونيتا" قبول نتائج الانتخابات العامة وعدم تقيدها بقرارت مجلس الأمن ذات اللة ما زالت الحالة في أنغولا تتردى وتتصاعد الى حرب أهلية، وتؤدي الى نزوح هائل للاجئين الى الدول المجاورة. ونتيجة لذلك، فإن أعمال بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا تواجه صعوبات جمة الأمر الذي يلحق الضرر بالسلم والأمن في المنطقة. ولهذا يود الوفد الصيني الاعراب عن قلقه وجزعه الشديدين.

إن وفد الصين يتابع عن كثب تطورات الحالة في أنغولا، ويرى أنه لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية الأنغولية وحل الخلافات إلا عن طريق المفاوضات والحوار. إن أي محاولات للكسب بالقوة قصيرة النظر وغير مستصوبة.

ونرى أن الجزاءات الحالية التي سيفرضها مجلس الأمن على "يونيتا" تدابير تتسق مع الظروف الخاصة السائدة في أنغولا. والجزاءات في ذاتها ليست غاية ولكنها وسيلة تستهدف حث "يونيتا" على استئناف المفاوضات مع الحكومة الأنغولية في أقرب موعد ممكن وانهاء الحرب الأهلية في موعد مبكر. لذلك نأمل أن تساعد الجزاءات المتوخاه في تحقيق وقف اطلاق نار حقيقي في موعد مبكر والاتفاق على التنفيذ الشامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن حتى يتسنى لمجلس الأمن أن ينظر في رفع الجزاءات في الوقت المناسب.

اننا ندعو "يونيتا" بقوة الى أن توقف فورا كل الأنشطة المعادية وأن تنسحب من الأراضي التي احتلتها وأن تكفل الانسحاب المأمون للمواطنين الأجانب من المناطق التي تحتلها والمناولة الميسورة للمساعدة الانسانية. ونحث الطرفين في أنغولا، ولا سيما يونيتا، على التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وعلى التنفيذ الشامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتهيئة الأحوال اللازمة لتقدم عملية السلم وتحقيق المصالحة الوطنية. ونحن نوافق على الجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لتسوية المسألة الأنغولية، ونؤيد بشدة توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة. واستنادا الى الاعتبار السابق سيصوت وفد الصين لصالح مشروع القرار المطروح علينا.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): منذ عام تقريبا في ٢٩ و ٣٠ من أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٢ أجريت انتخابات في أنغولا باشراف الأمم المتحدة وكان من المفروض أن يكون هذا بداية الطريق صوب الديمقراطية والمصالحة الوطنية في البلاد. ان رغبات شعب أنغولا تم الاعراب عنها بحرية عند صناديق الانتخابات. وأيقن المجتمع الدولي أن هذا الصراع الطويل بين الأشقاء سيصبح جزءا من الماضي في أنغولا. ولكن للأسف لم يتحقق ذلك. ونعلم جميعا من هو المسؤول عن هذا الوضع.

وفي مناسبات كثيرة أدان مجلس الأمن بشدة رفض "يونيتا" لنتائج الانتخابات وعدم اشتراكها في المؤسسات السياسية التي أنشئت على أساس الانتخابات، وانسحابها من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة، واستيلائها على الأراضي بالقوة، وانتهاك وقف اطلاق النار واستئناف الأعمال القتالية.

وفي مناسبات كثيرة أيضا علق مجلس الأمن آماله على الجهود المتواصلة للأمين العام وممثله الخاص في أنغولا من أجل التوصل الى تسوية سلمية لهذا الصراع على أساس اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن.

لقد أظهرت اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، وأيضا رؤساء دول افريقيون عديدون إصرارا جديرا بالثناء على التسريع باستئناف عملية السلام في أنغولا.

وإن الدول الثلاث المراقبة لعملية السلام، الولايات المتحدة والبرتغال وروسيا، لم تدخر جهدا في سبيل القضية ذاتها. ولسوء الحظ، فإن آخر تقرير للأمين العام بشأن الحالة في أنغولا لا يدعو الى أمل كثير في حل سريع لحالة البلاد المأساوية، بسبب عناد يونيتا.

إن القرار الذي نحن بصدد اتخاذه اليوم يفتح فصلا جديدا في عمل الأمم المتحدة في أنغولا والتزامها بتحقيق سلام دائم فعال على أساس النتائج الانتخابية وفي امتثال تام لاتفاقات السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

منذ شهرين تماما، أصدر مجلس الأمن القرار ٨٥١ (١٩٩٣) الذي أرسى الأسس لعمل يتخذه المجلس مستقبلا إذا لم تنشط ثانية تحت رعاية الأمم المتحدة - بحلول اليوم - عملية المفاوضات الرامية الى ضمان الامتثال الكامل لاتفاقات السلام. ومما يؤسف له أننا يجب أن نعترف بأن آمال المجتمع الدولي أحبطت وأن جهوده المستمرة لم يتجاوب معها. لقد نفد صبرنا.

لاحظ وفد بلادي أيضا البيان الذي أدلت به البلدان الثلاثة المراقبة لعملية السلام في أنغولا التي رأت في اجتماعها في لشبونة يوم ١٠ أيلول/سبتمبر أنه من الضروري أن توصي باعتماد تدابير تضمن نجاح المجتمع الدولي في منع يونيتا من مواصلة الحرب.

وللأسباب السابقة الذكر، تعتبر أسبانيا أن الوقت قد حان لاعتماد التدابير الضرورية في مواجهة انتهاك يونيتا المنتظم للقرارات التي أصدرها المجلس والاتفاقات التي توصل اليها.

يجب على المجلس أن يتصرف بثقة في النفس، وأن يكون مستعدا للامتثال للفقرة ١٢ من القرار ٨٥١ (١٩٩٣)، وبعبارة أخرى، أن يتصرف بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لفرض جزاءات لمنع إمداد يونيتا بالأسلحة والمعدات العسكرية والنفط. هذه هي التدابير التي تتخذ ردا على عناد منظمة ترفض الاعتراف بإرادة الشعب الأنغولي المعرب عنها بحرية وتستمر في مواصلة حرب أهلية تفقد فيها أرواح مئات الآلاف من البشر مسببة بالتالي أكبر مأساة إنسانية في العالم في هذا الوقت.

إن آليات تحقيق سلام عادل دائم في أنغولا حددت بوضوح في اتفاقات السلام وفي قرارات سابقة أصدرها المجلس. إن المأساة التي تحيق بالشعب الأنغولي ترجع الى خيانة يونيتا وقيادتها للمسؤولية برفض الاعتراف بنتائج انتخابات ديمقراطية وانتهاك اتفاقات مبرمة ومواصلة حرب أهلية مهما كانت التكاليف.

لقد أبلغنا بأن قائد يونيتا، السيد سافيمبي مستعد لإعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد والعودة الى طاولة المفاوضات. وهذه الأنباء ستكون مشجعة إذا ما ترجمت أقواله الى حقائق ملموسة بتنفيذ وقف فعال لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد والى اتفاق بين الأطراف بشأن التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام وقرارات مجلس الأمن.

في القرار الذي نحن بصدد اعتماده، أوضح مجلس الأمن فترة زمنية قدرها عشرة أيام لتطبيق الجزاءات على يونيتا، وذلك لإتاحة فرصة أخرى أمام يونيتا - عن طريق جهود الأمين العام - لتعود الى طاولة المفاوضات وتتخذ خطوات فعالة ملموسة لتنفيذ اتفاقات السلام. وإلا، فبمجرد انقضاء الفترة الزمنية يقضي القرار بتطبيق جزاءات تعتبرها حكومة بلادي ضرورية وينبغي تطبيقها بالكامل.

تود أسبانيا أن تعترف بالأمانة التي تتحلى بها الحكومة الأنغولية في هذه الحالة البالغة الصعوبة وهي تتعاون مع جهود المجتمع الدولي للتوصل الى نهاية دائمة فعالة للصراع. إن حكومة الرئيس دوس سانتوس ممثلة هنا في وزير الشؤون الخارجية السيد فينانسيو دي مورا عبرت بشكل ملموس عن الثقة التي تضعها في قدرة المجتمع الدولي على تحسين حال مواطنيها.

إن وفد بلادي يدرك أيضا التزامنا الجماعي بمساعدة الشعب الأنغولي لتحقيق تلك الأهداف. وبالتالي، ففي قرار اليوم، يوافق على مد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، كما تؤكد الحاجة الى سماح كلا الطرفين، وبخاصة يونيتا، بإيصال المساعدة الإنسانية دون تعويق.

إن فرض جزاءات على طرف يرتكب مخالفات ليس أبدا مهمة سائغة بالنسبة لمجلس الأمن. وأود أن اختتم بياني بالإعراب عن الرغبة في أن نكون قريبا في وضع نعيد فيه النظر في التدابير المعتمدة اليوم، لأن ذلك سيعني أن يونيتا استمعت الى صوت العقل وأن الشعب الأنغولي عاد الى طريق السلم والمصالحة والحرية والتنمية، مثلما فعل شعب هايتي مؤخرا.

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي السرور العظيم بالنسبة لي أن أراكم تترأسون هذا المجلس. إن إسهامكم الفعلي في مداولاتنا دليل على أن عمل المجلس سيكون مثمرا هذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأسلوب الماهر الودود الذي أدارت به السفيرة ألبرايت عمل هذا المجلس الشهر الماضي. وإنني أهنئها على النتائج الطيبة التي حققها المجلس خلال رئاستها.

إن وفد بلادي يرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية لأنغولا السيد فينانسيو دي مورا هنا اليوم.

إننا ننظر مرة أخرى في الحالة في أنغولا. ونأسف إذ نلاحظ أنه لم يحرز أي تقدم رغم كل الجهود المبذولة. فبرغم المحاولات العديدة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام، لم يحدث شيء للتقدم بعملية السلام منذ أبيدجان.

كما لاحظنا جميعا في الماضي، ليس هناك حل عسكري للصراع الأنغولي. لقد حان الوقت لتناول جهود السلام بشكل جاد. ونحن نأمل مخلصين أن يكون القرار الذي نحن بصدد البت فيه نقطة تحول في جهود هذا المجلس لمساعدة الشعب الأنغولي في تحقيق السلام.

إن التدابير التي يقضي بها الفصل السابع والتي ينظر في اعتمادها الآن ليست نهاية في حد ذاتها. إن هدفها ليس معاقبة أحد. إن هدفها هو الإعراب عن إصرار هذا المجلس على إحلال السلام في أنغولا، وإرسال رسالة واضحة بأن جهود التفاوض التي تبذلها الأمم المتحدة لابد أن تؤخذ بجدية الآن أكثر من أي وقت مضى.

ويراودنا الأمل بأنه خلال الفترة التي تمتد من الآن إلى بدء نفاذ هذه التدابير، أي الأيام العشرة المقبلة، أن يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار وأن تعود عملية السلام إلى مسارها السابق.

ويستطيع مشروع القرار في رأينا أن يلعب دورا إيجابيا في التشجيع على إيجاد حل للمشاكل الحالية. ولهذا السبب سيصوت وفدي لصالح هذا القرار.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن تهانينا الحارة على توليكم - دون إعطائكم مهلة إذا جاز لي القول - رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. إن نهجكم الحذر والمتأني ولكن الفعال لتناول أعمالنا يحقق بالفعل نتائج قيمة.

أود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق للسفيرة ألبرايت ممثلة الولايات المتحدة على الأسلوب الفعال الذي ترأست به أعمالنا في الشهر الماضي وعلى صراحتها وإلمامها بكافة الموضوعات.

وأحيي وزير العلاقات الخارجية لأنغولا الذي عزز حضوره اليوم دون شك تصميم المجتمع الدولي على إعادة التركيز على الحالة البائسة التي لا تطاق السائدة في بلده.

يعتبر تقرير الأمين العام الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تقريرا زاخرا بآخر المعلومات عن مأساة أنغولا ويؤكد ضرورة أن ينفذ المجلس تدابير ملموسة في أقرب وقت ممكن. وإننا نعلم جميعا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة أنغولا ويونيتا الذي أفضى إلى "اتفاقات السلم" كما أننا على علم بالانتخابات الحرة والنزيهة التي جرت منذ سنة في أنغولا، والمبادئ الإضافية التي تم التوصل إليها في أبيدجان.

وكما يقول الأمين العام، كان الصراع في أنغولا بؤرة نشاط دولي على مستوى لم يكن متصورا، بقدر شواغلنا الكبيرة لمدى المعاناة الإنسانية والدمار المادي في ذلك البلد. وقد برز بتوقيع الاتفاقات، التي تم التوصل إليها بحرية، وإجراء انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، افتراض عام بأن السلم سيسود، وأن الأقوال ستتبعها الأفعال وأن أنغولا ستبدأ أخيرا عملية مصالحة حقيقية وتنمية حقيقية. ولعل الحكومة كانت أكثر تقبّلا لهذا الوعد، فقد عملت بدرجة كبيرة على نزع أسلحة القوات وتسريحها استباقا لتنفيذ الاتفاقات والانتخابات.

لكن هذه الأحداث لم تثمر. فقد تصاعد القتال والمعاناة، في الواقع، إلى مستوى لم يسبق له مثيل في هذه المأساة الطويلة. ويقع اللوم عن ذلك بشكل واضح على جوناس سافمبي، الذي لا يعرف نفاقه واحتقاره للحياة البشرية والقيم الإنسانية الحدود. فهو من نواح عديدة، يعتبر مثالا لظاهرة يمكن للأمم المتحدة أن تتوقع مواجهتها على مستوى متصاعد. وكما هو الحال مع كرادزيتش وملاديتش في البوسنة، وبول بوت في كمبوديا، وعيديد في الصومال والكثير من المتجبرين الذين يظهرون في آسيا الوسطى، يعتبر سافمبي واحدا من أساطين الحرب الجدد - فهو مثقف وصلف وفطن وباطش في آن واحد.

يرى أساطين الحرب هؤلاء الأمم المتحدة ضعيفة ومترددة، تهتم بالأنباء التليفزيونية أكثر من النصر، وهي مستعدة لقبول "واقع" الحالة بدلا من الوسائل المستخدمة لفرضه أو المبادئ التي تكمن فيما وراء ما يجب أن يكون. وبعد حصولهم على ما يريدون "بجميع الوسائل المتاحة" مستنفدين بذلك طاقات الأمم المتحدة وأعدائهم، يطالبون بمحادثات للسلم، ووقف إطلاق النار من جانب واحد وتحكيم تشارك فيه الأمم المتحدة. وهذا النمط دائم ومستمر تماما. ولكن أنغولا يجب أن لا تكون تكرارا لمأساة البوسنة. ينبغي أن يوضح لسافمبي أنه يوجد "واقع" آخر.

ولهذا السبب، يؤيد وفدي مشروع القرار المعروض علينا الذي يطالب بفرض الجزاءات ضد يونيتا. وكما هو المعتاد، فإن الجزاءات تعمل بقدر تأييد المجتمع المعني المشارك لها وبقدر انشغال أعضائه بآثار الانتهاكات. وفي حالة يونيتا، قد يشمل هذا استخدام الأقاليم والبلدان المجاورة للإمدادات العسكرية والنقل والأغراض الشخصية؛ والرحلات الجوية من وإلى جنوب افريقيا وصنيعتها بوفوثاتسوانا؛ والتجارة بالأحجار الكريمة عبر زائير وإلى أسواق تلك الأحجار في أوروبا.

وينبغي أن يكون واضحا تماما لجميع الأعضاء أن المجلس مستعد للتحرك ضد جميع الانتهاكات لهذه الجزاءات بجزاءات إضافية.

وتتمثل التدابير الإضافية التي تفيد في تعزيز أثر الجزاءات والتي تستحق النظر ما يشمل المساعدة التقنية إلى البلدان المحيطة بيونيتا للتعرف على طائرات الإمداد؛ والمشاركة في مصادر الاستخبارات لتحديد الدول والشركات والأفراد الذين يمدون يونيتا؛ وإنهاء الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسهيلات الفاكس الخاصة بيونيتا بواسطة السواتل.

إن التدابير الخاصة بنظام الجزاءات التي غطيناها حتى الآن ليست إلا جانبا واحدا لما يمكن أن يفعله المجلس وأعضاؤه لإنهاء هذا الصراع. وليس هناك شك في أن الحكومة قد تصرفت بحسن نية فيما يتصل بوقف إطلاق النار، والاتفاقات، ونزع السلاح والانتخابات. وإنها في مواجهة العدوان المتجدد، ليس من حقها فحسب، ولكنها أيضا - بخلاف البوسنة - لديها القدرة على إعادة تسليح نفسها والدفاع عن نفسها. ونحث على تقديم جميع المساعدة الممكنة من جانب الأعضاء إلى الحكومة لمساعدتها على مواجهة هذا العدوان. ونلاحظ في تقرير الأمين العام أن قوات الحكومة يبدو أنها قد استعادت توازنها وبدأت تدفع قوات يونيتا أمامهـــا. وإن هـذا بالإضافة إلى الجزاءات، قد يؤدي في القريب العاجل إلى تراجع يونيتا بسرعة وإلى مطالبة متجددة بمحادثات السلام. وإذا كان الحال كذلك، فإن هذا على الأقل، ينبغي أن يكون على أساس "اتفاقات السلم"، واتفاقات أبيدجان والانتخابات.

وحتى يحين ذلك الوقت، يمكننا أن نتوقع حالة إنسانية متدهورة. ولهذا نحث الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، ورجالها الشجعان على مواصلة بذل كل ما في وسعهم لتقديم الإغاثة والمساعدة إلى السكان المدنيين. ومن الواضح أن ولاية هذه البعثة ينبغي أن تمتد لمدة ثلاثة أشهر، كما هو مطلوب وأن يتم استعادة مستوى الموظفين المدنيين الدوليين.

إن أعمال الممثل الخاص للأمين العام، السيد بييه، كانت جديرة بالثناء ويقدر وفدي جهود منظمة الوحدة الافريقية، والدول المراقبة البرتغال وروسيا والولايات المتحدة، وزعماء البلدان المجاورة، للمساعدة في إعادة تلك المسألة إلى طاولة التفاوض. ومع ذلك، إذا لم تؤد كل هذه المساعي الحميدة إلى حل المسألة، فعندئذ ينبغي أن نكون مستعدين لتنفيذ وتطبيق هذه الجزاءات؛ ومساعدة الحكومة؛ ومواصلة المساعدة الإنسانية وتوسيعها؛ وإنهاء عدوان يونيتا في أسرع وقت ممكن؛ حتى لا يكون لديها في نهاية المطاف بديل غير الموافقة على ما تمت الموافقة عليه بالفعل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26445.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بذلك اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ريتشاردسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الوقت متأخر، وسأحاول أن أكون موجزا، غير أنني أود أن أقول إنني اعتقد بأننا جميعا يمكن أن نشعر بالارتياح إزاء حقيقة أننا تحت رئاستكم، سيدي، توصلنا الى اتفاق بالإجماع على قرار تفصيلي بعيد المدى، لا سيما وأننا نظرنا فيه في وقت قصير نسبيا. والوحدة التي أبداها المجلس هامة بحد ذاتها، وآمل أن يوجه أيضا رسالة لا لبس فيها الى السيد سافمبي.

إن القرار الذي اتخذناه توا يعكس تصميم المجلس المستمر على دعم العملية الديمقراطية في أنغولا. وتشاطر حكومة بلادي هذا الهدف تماما. إننا نوجه رسالة واضحة الى يونيتا بأننا لن نسمح لها بأن تنحي جانبا قرار الشعب الأنغولي الذي أعرب عنه بحرية وبطريقة ديمقراطية. إن المجتمع الدولي عليه أن يتصرف للحد من قدرة اليونيتا على متابعة هذا الصراع المروع بعد اليوم.

إن الأولويات السياسية واضحة في رأيي. ونحن نؤيد بقوة جميع الجهود المكثفة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص الجديد للبدء من جديد بمحادثات السلم تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس اتفاقات بيسيس للسلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبنفس الروح نرحب بالجهود المستمرة للدول المراقبة الثلاث، وكذلك نرحب باستمرار استعداد حكومة أنغولا للتوصل الى تسوية سلمية للصراع الحالي المفجع.

غير أن الأولويات الإنسانية واضحة على حد سواء. فتقرير الأمين العام في ١٣ أيلول/سبتمبر كان مثيرا للجزع، وما ذكره عززه بيان وزير خارجية أنغولا، الذي يسرنا كثيرا أن نراه هنا اليوم. وقد تعهدت حكومة بلادي بتقديم مليوني جنيه للإغاثة الإنسانية الطارئة، وسنواصل بذل قصارى جهدنا للمساعدة في تخفيف المعاناة الإنسانية المرعبة في أنغولا. إلا أن علينا أن نواجه الحقيقة وهي أن أضمن سبيل لتحقيق أهدافنا الإنسانية هو تحقيق وقف إطلاق النار والتوصل الى تسوية في المدى الأبعد.

ويتوقف تماما على يونيتا ما إذا كانت التدابير الواردة في القرار الذي اتخذناه توا ستدخل حيز النفاذ خلال ١٠ أيام أم لا. فهذه التدابير لا يقصد بها معاقبة الحركة وإنما يقصد بها إقناع اليونيتا

بأن تتفاوض بجدية على أساس الاتفاقات التي أبرمتها بحرية. وما من أحد أكثر منا يأمل خالص الأمل بألا تكون هذه التدابير ضرورية وأن تبادر اليونيتا الى الموافقة فورا على وقف إطلاق النار وأن تتخذ جميع الإجراءات المتعلقة بذلك.

غير أنه حتى وإن لم تحقق التدابير الواردة في هذا القرار أهدافها التي حددناها نحن، فإننا من جانبنا لن نتردد في اعتماد خطوات أخرى وأقوى لتحقيق أهدافنا. وقد كنا على استعداد في هذه المرحلة للموافقة على اتخاذ تدابير تحد من سفر كبار الأعضاء في يونيتا الى خارج أنغولا، فإن لم تتطور الحالة على نحو مؤات بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر - وسيكون بطبيعة الحال للأمين العام أن يقوم بهذا التقييم ويقدمه لنا - فإننا نأمل في أن ينظر المجلس في التدابير التي أشرت اليها توا وأن يفرض المزيد من القيود على إمدادات السلع والخدمات لليونيتا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي سيدي بحرارة بتوليكم رئاسة المجلس، ونأمل أن يكون شهركم مثمرا.

يمثل القرار المتخذ اليوم خطوة حاسمة في جهود المجتمع الدولي الدؤوبة لاستعادة السلم في أنغولا التي دمرتها الحرب شعبا وبلادا. ونحن ندين الأعمال العسكرية التي تقوم بها اليونيتا، والتي أوقعت خسائر فادحة بالشعب الأنغولي. ويجب أن تفهم قيادة يونيتا أن المجتمع الدولي يعتبرها مسؤولة ولن يتغاضى عن محاولاتها المستمرة لشن حرب على شعبها في محاولة لأن تحقق بالقوة العسكرية ما لم تستطع أن تكسبه في الانتخابات الديمقراطية.

إن الإجراء الذي اتخذناه اليوم هو نداء سلام مدو ليونيتا، ولشعب أنغولا وللعالم. إلا أنه أكثر من ذلك. فهو ينذر يونيتا وأي واحد يقف في طريق السلم بأن المجتمع الدولي سيتخذ إجراءات قوية لتحقيق سلم عادل ودائم.

ويعتصر الألم قلوبنا إزاء الحالة الإنسانية التعيسة التي ولدها هذا الصراع في أنغولا. ولن نقف موقف المتفرج في الوقت الذي يذبح فيه السكان الأبرياء، سواء بالرصاص أو بالمجاعة البطيئة. وإن جهود المجتمع الدولي لمساعدة الفقراء والمنكوبين تهمنا كثيرا. وعلى شعب أنغولا أن يدرك أن شعوب العالم تقف وراء تطلعه للسلم وستواصل جهودها لتحقيق ذلك.

لقد كان الطريق الى السلم في أنغولا طريقا طويلا وشاقا. ولنا الأمل في أن يكون هذا القرار الخطوة الأخيرة في تمهيد هذا السبيل. وينبغي ألا يكون هناك أي التباس أو خطأ. يجب أن تفهم قيادة اليونيتا أننا على استعداد لفرض المزيد من الجزاءات على يونيتا ما لم تعكف تماما ودون تحفظ على تنفيذ اتفاقات السلم وقرارات المجلس ذات الصلة. وهذا هو إنذارنا الأخير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجهها الي.

السيد ياماموتو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على الرغم من جهود الأمين العام وممثله الخاص ورؤساء البلدان الافريقية لاستئناف المفاوضات من أجل المضي قدما بعملية السلام، فإنه لم يحدث أي تقدم ملموس صوب تنفيذ اتفاقات السلم في أنغولا خلال الشهرين الماضيين. وفي الوقت نفسه، ان الحالة الإنسانية الميئوس منها في أنغولا مازالت تتردى، حتى وصلت الى نقطة يموت فيها أكثر من ألف شخص كل يوم.

وإن المسؤولية عن هذه الحالة المأساوية تقع على عاتق يونيتا، التي لم توقف أعمالها العسكرية ورفضت أن تأتي الى طاولة المفاوضات. وفي ظل هذه الظروف، تعين على مجلس الأمن أن يوجه رسالة واضحة الى يونيتا بموجب القرار الذي اتخذناه توا.

وفي هذا الصدد، يحيط وفد بلادي علما أن يونيتا أعلنت أنها ستقوم بوقف إطلاق النار من جانب واحد في ٢٠ أيلول/سبتمبر وستستأنف المفاوضات لتحقيق السلم والأمن في أنغولا. وآمل ألا يكون هذا الإعلان محاولة أخرى من جانب يونيتا لامتصاص الضغط الدولي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للطرفين أن يكفلا توصيل المساعدة الإنسانية دون عائق الى المحتاجين اليها واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة أفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بالإضافة الى العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يرحب وفد الاتحاد الروسي، سيدي، بتوليكم منصب رئيس مجلس الأمن. نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للممثلة الدائمة للولايات المتحدة، السفيرة مادلين البرايت، على الطريقة الممتازة التي أدارت بها أعمال المجلس خلال شهر آب/اغسطس.

يود الوفد الروسي أيضا أن يرحب في هذا الاجتماع بحضور وزير خارجية جمهورية أنغولا، سعادة السيد دي مورا. وإننا لعلى ثقة بأن مشاركته في هذا الاجتماع الهام للمجلس ستساعد في تحريك الأزمة الأنغولية صوب التسوية السياسية.

ثمة قلق بالغ في موسكو إزاء الحالة المتعلقة بالتسوية الأنغولية. إن الموجة الجديدة من سفك الدماء والحرب الأهلية في أنغولا قد دفعتا بالبلاد الى حافة الكارثة القومية، وتهددان بتقويض كامل عملية المصالحة الوطنية فضلا عن جهود السلم التي تبذلها الأمم المتحدة وأمينها العام.

إن السبب الجوهري لتلك الحالة هو الموقف المتعنت لليونيتا وزعيمها، السيد سافمبي، الذي رفض نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في البلاد بإشراف الأمم المتحدة، وبذلك فإنها تحدت الحكومة الشرعية لأنغولا التي اعترف بها المجتمع الدولي برمته. إن اليونيتا انتهاكا لالتزاماتها بموجب اتفاقات بيسيس، بدأت بالاستيلاء على السلطة عن طريق القوة العسكرية، ناشرة بذلك الرعب في أنحاء البلاد.

ومما يثير الجزع بصورة خاصة الحالة الإنسانية، التي تدهورت على نحو كبير نتيجة ازدياد الأعمال العدائية التي تتحمل يونيتا مسؤوليتها. وكما أشار تقرير الأمين العام (S/26434)، أن الجوانب الإنسانية للمأساة الأنغولية قد اتخذت أبعادا كارثية فعلا. فهناك قرابة ٣ ملايين نسمة يعانون من العواقب التي أسفر عنها الصراع ولحقت أضرار بالغة باقتصاد أنغولا، الذي نزف حتى آخر قطرة من دمه بفعل سنوات عديدة من الحرب الأهلية.

إن الحالة السائدة في البلد تشكل تهديدا لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الذين يؤدون واجباتهم التي تتمثل بتقديم المساعدة الانسانية. ونحن نعتقد أنه يمكننا من خلال التدابير المتضافرة والأكيدة والقوية وحدها من جانب المجتمع الدولي، أن نجبر يونيتا على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقات القائمة، والانطلاق دون تحفظ في عملية السعي الى تحقيق تسوية سياسية في البلد.

والقرار الذي اعتمده مجلس الأمن للتو يوفر لقيادة يونيتا فرصة أخيرة لأن تظهر واقعية ومسؤولية سياسيتين وأن تعود الى سلوك طريق التعامل الحق مع حكومة أنغولا بغية كفالة تحقيق تسوية عادلة وكاملة على أساس اتفاقات بيسيس والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن. وإذا حاولت قيادة يونيتا مرة أخرى أن تتجنب الامتثال الكامل للالتزامات التي تتضمنها اتفاقات السلم، فإن فرض تدابير بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مثل حظر إمداد يونيتا بالأسلحة والنفط والمنتجات النفطية سيصبح تلقائيا. ونعتقد أنه من الضروري، إذا لم يتحقق تقدم في عملية السلم، أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ خطوات اضافية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تدابير تجارية ضد يونيتا والحد من سفر ممثليها وحظر جميع الإمدادات الجوية والبرية والبحرية الى أنغولا، باستثناء الإمدادات التي تأذن بها حكومة أنغولا مسبقا. وينبغي أن ننظر أيضا مستقبلا في امكانية تجميد حسابات يونيتا وقادتها في المصارف الأجنبية.

إن اعتماد مجلس الأمن لهذا القرار اليوم له أهمية سياسية ودبلوماسية كبيرة حيث أنه يظهر أن المجتمع الدولي يعتقد بأنه ينبغي وضع حد لإراقة الدماء المستمرة التي سببها يونيتا، وإنه يتخذ الآن خطوات عملية لفرض تسوية سلمية في أنغولا.

إننا نعتقد أن القرار الذي اعتمدناه سيعزز الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص من أجل ايجاد طريقة تؤدي على نحو عاجل الى تحقيق تسوية سلمية للصراع.

والاتحاد الروسي من جهته على استعداد لأن يوفر لهذه الجهود، جنبا الى جنب مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، كل دعم ممكن.

السيد لدسوس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشعر بلدي بقلق عميق إزاء تدهور الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا، وتصاعد حدة القتال والعوائق المتواصلة التي تعترض توزيع المساعدة الانسانية الأمر الذي يجعل من هذا الصراع أحد أشد الصراعات هلاكا على الأرض. إن جميع

الدلائل تشير الى أن يونيتا تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن استمرار معاناة الشعب الأنغولي. ويجب أن يكون واضحا أنه لن يكون هناك حل عسكري. وفرنسا لا يمكنها إلا أن تناشد الأطراف مرة أخرى بأن تستمع الى لغة العقل كما أعرب عنها المجتمع الدولي برمته وأن تجلس على مائدة المفاوضات مثلما دعتهم الأمم المتحدة والعديد من رؤساء الدول والبلدان في المنطقة لأن يفعلوا.

مع الأسف، لقد صوت بلدي اليوم، ولكن مقتنعا بأنه لا يوجد بديل، لصالح مشروع قرار يفرض جزاءات على أحد الأطراف الذي يهزأ بالمبادئ الديمقراطية، أحد الأطراف الذي لا يحترم وعوده والذي دفع بذلك البلد وذلك الشعب الذي أعرب بحرية عن نفسه في الانتخابات الى أتون حرب أهلية مأساوية. وفرنسا تأمل في أن يمكن هذا القرار المتخذ بالاجماع من جانب مجلس الأمن يونيتا من تقدير مدى عزلتها وأن يشجعها على استئناف الحوار وأخيرا الموافقة على التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم.

إن مجلس الأمن، بالاتفاق مع الأمين العام، أعطى للتو السيد سافيمبي مهلة ١٠ أيام. ووفد بلدي يأمل في أن يستمع الى صوت العقل. ومن شأن قرار كهذا من جانبه أن يجنب تطبيق التدابير الالزامية التي اعتمدناها للتو ويسمح في الوقت نفسه بإقامة عملية شاملة للأمم المتحدة لحفظ السلم، وأخيرا باستعادة السلم في أنغولا الذي هو هدف المجتمع الدولي.

السيد اردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن هنغاريا قدمت دعمها الكامل لاتخاذ القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). إننا لا نزال نشعر بقلق بالغ تدهور الحالة في أنغولا وهو مايحدث على الرغم من المحاولات العديدة الرامية الى احلال السلم، وكما يشير اليه القرار الذي اتخذناه للتو، تبقى الحالة في أنغولا مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين بسبب ما تقوم به يونيتا من أعمال عسكرية. وفي ظل الظروف الصعبة السائدة نتيجة عدم احترام ذلك الطرف لنتائج الانتخابات الديمقراطية التي انعقدت عام ١٩٩٢ ورفضه تنفيذ أحكام اتفاقات السلم، تعلق هنغاريا أهمية خاصة على اعادة تأكيد رغبة المجتمع الدولي في صون وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية. إن القلق الدولي المعرب عنه فيما يتعلق بهذا البلد، بما له من أبعاد سياسية وعسكرية أمر مبرر، لاسيما وأنه، وفقا لتقرير الأمين العام، يقدر بأن ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص يموتون يوميا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الحرب، مما يجعل هذا الصراع أفتك صراع في العالم. إننا نأسف لأن هذا الظرف لم يلق العناية أو الاستجابة التي يستحقها من الرأي العام الدولي.

ومن الأهمية بمكان معرفة أن مجلس الأمن كان قادرا في الوضع الراهن من اتخاذ موقف حازم من خلال تسمية المسؤولين عن المأساة الدائرة الآن في أنغولا، ومن خلال الاختيار بعناية ووضوح للخطوات التي ستحول مسار عملية التسوية في أنغولا عن الطريق المسدود. إن المجلس، عبر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا مدة ثلاثة أشهر وانشاء نظام من الجزاءات ضد يونيتا يمكن تشديده أو تخفيفه، أنما أراد أن يبين رغبته في العمل على تعزيز التقدم في التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم.

إننا نعتقد أن المجلس باتخاذه هذا القرار اليوم، بحضور وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وبعرضه تدابير الجزاءات قد أرسل الرسالة المناسبة الى يونيتا بحيث أن اعلاناتها عن الرغبة في استئناف مفاوضات السلم والتعاون في المجال الانساني لن تبقى بعد الآن حبرا على ورق.

وأخيرا، فلنذكر أنه وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في قرار اليوم، سيتلقى المجلس تقارير من الأمين العام عن الحالة في أنغولا مرتين خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، وأنه سيبقى بانتظام على اطلاع على التطورات في ذلك البلد. وبالتالي، فإن اهتمام مجلس الأمن بأنغولا سيبقى ويستمر.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي ترحيبا حارا بحضور وزير العلاقات الخارجية في أنغولا بيننا، وقد استمع بانتباه بالغ إلى تقريره الجدي. بشعور من القلق والاحباط المتزايدين ننظر إلى المأساة المستمرة الحاصلة في أنغولا. وبالرغم من جهود الأمين العام المخلصة وممثله الخاص في أنغولا والمجتمع الدولي وكذلك البلدان المجاورة لأنغولا لإنهاء الصراع الدائر في ذلك البلد، يبدو أن الظروف قد تردت.

إن الحالة الإنسانية في أنغولا نتيجة الصراع الجاري في ذلك البلد مأساوية حقا. فالوفيات اليومية التي تبلغ حوالي ١ ٠٠٠ نسمة نتيجة الآثار المباشرة أو غير المباشرة للحرب وحشية ولا تطاق في آن معا، وتحتاج إلى اهتمام فوري.

ويروعنا أن نفكر في أنه حتى ونحن نعد هذا القرار اليوم قتل ألف برئ في أنغولا. إننا نشيد بالتفاني الذي يواصل به الأمين العام وممثله الخاص السعي تحقيقا لهدف إقرار السلم والأحوال الطبيعية في أنغولا. كما نشعر بالامتنان لمختلف المبادرات الآتية من قادة البلدان المجاورة لأنغولا، ونحث قيادة يونيتا على الاستجابة لجميع هذه الجهود على نحو إيجابي لإنهاء المأساة الحاصلة في أنغولا.

إن دور بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا في تسهيل عملية السلم في أنغولا وتوفير المساعدة الإنسانية الماسة للضحايا العزل للحرب الدائرة في ذلك البلد يستأهل بالغ الثناء. ونشيد بموظفي البعثة الذي ما برحوا يؤدون مهمتهم الحاسمة والحساسة تحت ظروف صعبة.

إن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مسؤول بصورة رئيسية عن تدهور الحالة الناجم عن فشل قيادته في قبول نتائج الانتخابات التي أجريت في أنغولا في العام الماضي وسعيها الحثيث إلى فرض سيطرتها على البلد بالوسائل العسكرية.

ونظرا للسعي المستمر صوب الخيار العسكري من جانب قيادة يونيتا، لم يعد أمام مجلس الأمن بديل عن النظر في جميع التدابير اللازمة لمنع وصول إمدادات الأسلحة وما يتصل بها من معدات إلى يونيتا. ونأمل أن يؤدي هذا إلى تحقيق الأثر المنشود المتمثل في اقناع السيد سافمبي بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

لقد أيد وفدي القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، لأننا نعتبر أنه يمكن مجلس الأمن من اتخاذ التدابير اللازمة، مع الإبقاء على المرونة المطلوبة من حيث استجابة يونيتا.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أود بدوري أن أرحب بحضور وزير العلاقات الخارجية في أنغولا بيننا هذه الليلة.

منذ شهرين وجه هذا المجلس إشارة واضحة إلى يونيتا. فقد قلنا إنه ما لم توقف يونيتا القتال فإن المجلس سيتخذ الإجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق وسيفرض جزاءاته الالزامية. ولكن بالرغم من هذه الإجراءات استمر القتال.

إن نيوزيلندا غير مقتنعة بأن يونيتا اتخذت خطوات هامة ملحوظة للتقيد بالقرار ٨٥١ (١٩٩٣). وبالتالي فلابد للمجلس أن يفي بالالتزام الذي قطعه على نفسه في تموز/يوليه. والقرار الـذي اعتمدناه لا يدع أي شك لدى يونيتا بشأن عزم المجلس. فهو يوضح أن المجلس لن تحول أنظاره العبارات وحدها، ولكنه يبين أيضا أن المجلس سيؤيد أي تحركات جدية من شأنها أن تؤدي إلى وقف إطلاق النار والتنفيذ التام لاتفاقات السلام.

إن نيوزيلندا تطالب يونيتا أن تستجيب فورا وتكف عن القتال، فالباب مفتوح أمامها وكل ما تحتاج إليه هو أن تعبر ذلك الباب، وإلا فإن الجزاءات التي وافقنا عليها ستصبح فعالة، وعلى يونيتا ألا تخدع نفسها بأنها لو لم تعر المجلس اهتماما مرة أخرى فمن الحتمي أننا عندئذ سننظر في اتخاذ تدابير أشد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لم يعد هناك متكلمون آخرون. وعلى هذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٥